تأصيل اجتماعى لحماية القيم

الهدف: ضبط السلوك بوجه عام..

د. كمال دسوقى

فى مقال سابق، تحدثنا بتأصيل اجتماعى عن القيم وحمايتها، ودعونا إلى ألا يكون قانون العيب مقصورا على حماية القيم فى المجال السياسى وحده بهدف ممارسة الديمقراطية، أى فقط فى العلاقة بين الفرد والدولة. بل رجونا أن يمتد التشريع ليسط حمايته على القيم الخلقية التى يسلك بها الناس فى شتى نواحى الحياة الاجتماعية الخاصة بهم أيضا فى علاقاتهم بعضهم ببعض.

وفى عنوان المقال دعوة لأن يكون القانون المطلوب - بصوره الأوسع والأشمل التى نريدها - كى يشمى إعماله على الكافة فى بيوتهم ومحال عملهم وفى الأماكن العامة وتعاملاتهم الخاصة..

فلا تشعر فئة من الناس (بالنظر إلى أن الأفعال المجرمة والعقوبات الرادعة سياسية فى المقام الأول) أن المقصود بالقانون حماية النظام السياسى وليس النظام الاجتماعى ككل. دعونا لأن يجىء القانون المعروض للمناقشة والصدور نوعا من سياسة اجتماعية تضبط السلوك العام. أو ضربا من تشريع تربوى يعلم كيفية صيانة القيم.

ما هى السياسة الاجتماعية

فالسياسة الاجتماعية بالتعريف هى «جهود الدولة الموجهة لتيسير حياة المجتمع فى الطريق التى لن تتبع إذا ترك الأفراد وشأنهم». بعبارة أخرى، السياسة الاجتماعية هى «قرارات الحكومة المدبرة بقصد تحسين رفاهية المجتمع المدنى».

فالموضوع أوسع بكثير من السياسة الاقتصادية أو سياسة التربية والتعليم أو سياسة الأجور والخدمة المدنية. مادام أن السياسة الاجتماعية هى فى جوهرها تنظيم سلوك الأفراد فى الطريق الصحيح فى شتى مجالات الحياة بالمجتمع. وفى حديث له بجامعة ميونخ ١٩١٨ قال عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر: أن هذا المفهوم واسع جدا ويشمل أى نوع من استغلال قيادة أى عمل. فقول: سياسة العملات فى البنوك، سياسة إضراب نقابات العمال للحصول على حقوقهم، السياسة التربوية لاحدى الولايات أو المدن، سياسة مدير مؤسسة خيرية، بل سياسة الزوجة العاقلة فى الإبقاء على حياتها الزوجية. فالسياسة أصلا التدبير والقيام على الأمر وقيادة الفعل. والاجتماعية بالتعريف الذى استقر للعلوم الانسانية أخيرا هى سلوك الأفراد فى الجماعات داخل المجتمع الكبير.

اعتمادية المجتمع الاشتراكى

وحيث أن تطور الحياة الإنسانية جوهره عدم وجود مجتمع - أو حتى عشيرة أو أسرة - بدون قيادة أو رئاسة أو إدارة أو رب عائلة. بحيث تتداخل مفهوما المجتمع والدولة (التى هى المجتمع مضافا إليه السلطة العامة). وما دام أن الدولة قد انتقلت من الوظيفة الأمنية التى هى حراسة الوطن فى الداخل والدفاع عن حدوده من الخارج، إلى الدولة الادارية التى تتعامل مع المواطنين بجهاز من الوزارات والمصالح والإدارات المتخصصة فى اجراء إحدى الخدمات العامة، إلى دولة الرفاهية التى تقدم المساعدات للمحتاجين بكل أنواعهم وتظل المجتمع بمظلة التأمينات والضمان والتعويضات. بل دولة الانتاج التى تتملك عن الشعب وسائل الانتاج لكيلا يتحكم رأس المال، فتدير مؤسسات القطاع العام وتقوم وتوزع باشتراكية وتعاونيات. أصبح الأفراد والجماعات أكثر اعتمادية على الدولة، وتغير سلوكهم من الاعتماد على النفس إلى المطالبة بالحقوق والعدالة والمساواة والكفالة. لأن أصغر شئون حياتهم اليومية - كرغيف الخبز تدعمه الدولة وتتحمل مسئولية انخفاضه أو نقص وزنه أو عدم نضجه. وأصبح على الدولة - والحالة هذه - أن تحمى الأفراد من التنافس بل الصراع على حقوقهم المشروعة فى العمل كمصدر للعيش، وفى الأجور والعلاوات والترقيات، وفى المسكن الملائم، وفى وسائل الانتقال، وفى العلاج والدواء وتعليم البنات والأبناء.. وكل ما اصبح خدمة عامة وعدالة اجتماعية - فى كلمة واحدة: السلام الاجتماعى.

السلام الاجتماعى بدل الصراع

والسلام الاجتماعى هو نقيض الصراع الذى هو لحمة نسيج المجتمع (وسداته التعاون). الصراع تطور طبيعى للتنافس والتسابق على اشباع حاجة المعروض منها لا يكفى للوفاء بالطلب. فتكاد لا توجد حاجة من احتياجات الحياة اليومية للأفراد لا تتطلب الصراع للحصول عليها.

والصراع على المعونات (كالجاه والنفوذ والمراكز..) أشد من الصراع فى طلب الماديات كالطعام والشراب.. لأن الحاجة للمعونات لا تشبع ولا تقف عند حد. ولأن اكتساب المزيد منها هو الذى يهيىء للحصول على الماديات. وتؤدى فردية وأنانية الصراع على المصالح الشخصية (مما تتميز به من أنانية الهدف ولا تعادل الوسيلة) لعدم الرغبة فى التضحية ولنسيان الهدف المشترك - مع نزعة للتحدى والكراهية والعدوان. فالصراع الاجتماعى (الذى نريد أن نحل محله السلام الاجتماعى) هو سنة الحياة. نجده ليس فقط بين مختلف الطبقات الاقتصادية والطوائف الدينية.. بل داخل كل طبقة أو طائفة، وعلى المستوى الرأسى والأفقى - حتى على مستوى الأخوة فى الأسرة وأبناء العمومة والخؤولة فى العشيرة - حيث يتبارى الأقارب أكثر من الأباعد فى الظهور بالثراء والنعمة أو النجاح والتفوق، مهما تباينت مراكزهم أو درجة تعليمهم أو قيمة ممتلكاتهم. واستهداف السلام الاجتماعى بدل الصراع الاجتماعى فى قانون حماية القيم ينبغى إذن أن يشمل كل سلوك يحاول به الأفراد التنافس المؤدى لهذا الصراع على المراكز والثروة والجاه والنفوذ.. بحيث يوازن الأفراد بين مصالحهم الشخصية والمصلحة العامة فلا يكون صراعهم ساحقا أو هداما كما لا يكون وصولهم لأهدافهم الخاصة على حساب تحطيم وتدمير الآخر.

أبوة الحاكم وروح العائلة

ومن حيث أن بلادنا والكثير من البلدان التى لها مثل ظروفنا كان يحكمها المستعمر الأجنبى بنظام أبوى يعتمد فيه على الزعماء الوطنيين كوكلاء للمجتمع أوطى ويركز السلطة من خلالهم فى مجتمع العاصمة. ولما كانت الوظيفة العامة عندنا قد بدأت بهذه الصفة ولا تزال - فى نظر المحكومين (فضلا عن نظر أصحابها) تشريفا أكثر منها تكليفا، وسيادة أكثر منها خدمة. فالمواطنون يعولون على الحاكم الوطنى فى شخصه كأب وقائد ورب أسرة. وكما فى علاقة الآباء بالأبناء. لاحدود لما يظن الأبناء من قدرة عائلهم على العطاء. فكلما اشتدت حاجة نشأت غيرها حاجات وحاجات. وعند التدلل، أو التطاول أو الانطواء.. لا اظهار الغضب من عدم تلبية المطلوب يتوقعون التسامح والترضية أكثر مما يتوقعون المؤاخذة أو العقاب. فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة عاطفية أكثر منها عقلية راشدة. والرئيس نفسه يدعم ذلك ويؤكده باتخاذ صفة رب العائلة ودعوته المستمرة للوزراء وقيادات الحزب والمحافظين بالنزول إلى الشارع وتحسس مشاكل الجماهير والتماس حلولها - الأمر الذى يزيد الاتكالية فى المجتمع قدرى يؤمن بأن الراعى مسئول عن رعيته ويتذاكر خوف عمر بن الخطاب والراشدين غيره من الخلفاء من مسئوليتهم أمام الله عن دابة جائعة أو صبى مفرور.. وليسنا أيضا قد استسلم لمحاوره وكرر أنه يخاف الله. فلا غرابة حينئذ فى أن يتساهل أى مسئول فى تجاوزات الناس مع الحكومة، بل فى مسامحتهم عن مخالفاتهم للوائح والقوانين.

التسيب كثمرة للتيسير

فى ظل هذه الظروف، ماذا يستطيع شرطى المرور أن يفعل إزاء (عربجى الكارو) الذى يكسر الاشارة ويعرض دابته للموت، وكيف يستطيع حراس الأمن القبض على متسول أو مصادرة بضاعة بائع يشغل الطريق أو راكب على سطح سيارة أو قطار..

والرأى العام حوله - وضميره هو نفسه - يلح فى ترك هؤلاء يأكلون عيشهم أو يديرون أحوالهم. كيف يحرز رئيس عمل على مجازاة العامل المتغيب أو المقصر أو المخطىء خطأ جسيما.. بالفصل من العمل فيتهمه الجميع بأنه قطع عيشه؟ إن الاخلاق، لأغراض التأديب فى الأفراح تحرم قانونا، ومكبرات الصوت فى المآتم تمنع بدعة إلا بتصريح وبشروط.. ومع هذا فمن الذى يقوى على منع هذه المخالفات دون الاستغناء عن حياته أو المخاطرة بسلطته وسلامته؟ كيف نمنع المزايدة فى رفع الصوت أثناء مناقشة يظن الأرفع صوتا فيها أنه المنتصر، وكيف نوقف اشتباك متحاورين بالأيدى قبل أن يستل كل منهما سلاحا لتتطور المحاورة إلى جريمة قتل؟ ثم ما نحن قبول الرجال التطفل بالغزل على زوجاتهم وبناتهم فى صحبتهم من المتسكعين بالشوارع تفاديا للدخول فى معركة - الزوج أو الأب هو الخاسر فيها من غير شك..

ضبط وتربية السلوك عموما

مثل هذه اللا أخلاقيات هى ما نطالب بتوسيع قانون العيب أو حماية القيم ليسط سلطانه عليها أعم وأسبق من التشريع لعيوب ممارستنا للديمقراطية أو علاقتنا بالسلطة. فاصلاح الحياة الخاصة والشخصية وضبط التعاملات الفردية هو فى الأساس من اصلاح الحياة العامة والسياسية. كما أن اليد بمجاهة السلوك الخاص من شأنه أن يهدينا إلى إزالة أسباب اضطرابه من مسرح الفعل المخالف، ثم التركيز على التربية منذ الصغر على احترام تقاليد المجتمع وآداب السلوك بتلقائية وانضباط لا يلزم معهما الإكراه أو القسر فيما بعد. ■